مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الأرض وهوية الهنود الحمر: قراءة في "قانون دوز" وتداعياته (١٨٨٧-١٩٠٦م)

د. محمد سيد إسماعيل حسن

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2025.368103.2184

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٤) العدد (٦٧) ابريل ٢٠٢٥

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الأرض وهوية الهنود الحمر: قراءة في "قانون دوز" وتداعياته (١٨٨٧-١٩٠٦م)

الملخص

تلخّصت "المشكلة الهندية" بالنسبة للحكومة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر فى محاور عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر، الدين والتعليم والقانون، غير أنّ أهمها على الإطلاق كان الأرض؛ فارتباط الهنود بالأرض كان جزءاً أصيلاً من الإرث الهندي، بل ومفتاح الهوية الهندية. فبدأت الحكومة الأمريكية في عقد المعاهدات مع القبائل المختلفة بداية من عام ١٧٨٩م بغرض الحصول على أراضيهم مقابل خدمات محدّدة مثل الرعاية الصحية والتعليم وتقديم المعونات المادية والعينية. رغم ذلك، لم تنهِ تلك المعاهدات التوتر الذي ظلّ باستمرار بين الطرفين وأصبح معروفاً تاريخياً وسياسياً باسم "المشكلة الهندية" "The Indian Question".

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على النزعة التوسّعية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال قراءة في قانون "دوز" الذي يُعد أحد أبرز سياسات "الأمركة" المبكرة التي فُرضت على الهنود الحمر وعلى المهاجرين في العقود الأولى من القرن العشرين. يُجيب البحث عن عدة تساؤلات: ماهو السياق التاريخي لقانون "دوز"؟ وهل كانت الحكومة الأمريكية الطرف الوحيد المستفيد من إصدار هذا القانون، أم كانت هناك أطراف أخرى منتفعة؟ ماهي أهداف القانون؟ وهل كان الهدف الحقيقي وراء إصدار قانون "دوز" هو القضاء على الهوية الجماعية للهنود الحمر، أم تحقيق أطماع المستثمرين؟ هل حقّق قانون دوز أهدافه بالفعل؟ وهل تمكّنت الحكومة بفضل هذا القانون من حل "المشكلة الهندية" أم لا؟

الكلمات المفتاحية: المشكلة الهندية، قانون دوز، الهنود الحمر، الأرض، الهوية.

مقدمة

عندما اكتشف الأوربيون العالم الجديد فوجئوا أنه لم يكن خالياً تماماً من البشر، بل كان هناك ما يقرب من خمسة ملايين هندي يعيشون فيما أصبح لاحقاً الولايات المتحدة الأمريكية[١]. أدرك المستعمرون الجدد على الفور أنه ينبغي عليهم التخلص من الهنود الحمر حتى يتسنّى لهم بناء دولة حديثة قادرة على استغلال الموارد الطبيعية الهائلة التي تزخر بها القارة، فكانت النتيجة أن وصل عدد هؤلاء الهنود لخمسة بالمائة ٥٪ أو أقل من عددهم الأصلي وذلك بعد اشتباكات عديدة مع المستعمرين الأوربيّين. في ثمانينيات القرن الثامن عشر، ومع نشأة الدولة الجديدة، تمتّع الهنود الحمر باستقلالهم بشكل كبير مقارنة بما سيحدث لهم في السنوات اللاحقة؛ حيث أصبحوا لعدة عقود يُعترف بهم كأمم شبه مستقلة ذات سيادة بفضل المعاهدات التي بدأت الحكومة الأمريكية في عقدها مع القبائل المختلفة بداية من عام ١٧٨٩م بغرض الحصول على أراضيهم مقابل خدمات محدّدة مثل الرعاية الصحية والتعليم وتقديم المعونات المادية والعينية، وتنظيم شؤون الأراضي والتجارة لسنوات طويلة[٢]. رغم ذلك، لم تنهِ تلك المعاهدات التوتر الذي ظلّ باستمرار بين الطرفين وأصبح معروفاً تاريخياً وسياسياً باسم "المشكلة الهندية" "The Indian Question".

تلخّصت "المشكلة الهندية" بالنسبة للحكومة الأمريكية الناشئة فى محاور عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر؛ الدين والتعليم والقانون، غير أنّ أهمها على الإطلاق كان الأرض؛ ويظهر ارتباط الهنود الحمر بالأرض من خلال الخطاب الذي أرسله زعيم قبيلة "دواميش" "Dwamiche" في عام ١٨٥٣م إلى الرئيس الأمريكي "فرانكلين بيرس" "Franklin Pierce" (١٨٥٣– ١٨٥٧)م، حيث قال في تلك الخطبة والمعروفة بـ "خطبة الهندي الأحمر": لقد أرسل لنا الرئيس الكبير في واشنطن خطاباً يخبرنا فيه أنه

يريد شراء أرضنا؛ إن هذه الأرض مقدسة عندي وعند كل أمتي، هذه الأرض هي أُمنا، ونحن بحق أولادها، لذا لا يمكن البصق عليها، إن الأرض ليست للإنسان، وإنما الإنسان للأرض، إذن فاعلم أيها الرئيس الأبيض إن ذكريات الواحد منا؛ نحن الهنود الحمر مخزونة في الماء الخالص في الأشجار. واعلم أيها الكبير أن المياه القادمة في الجداول والأنهار ليست مياه فقط، إنما هي دم أجدادنا أيضاً[٣]. فارتباط الهنود بالأرض بهذا الشكل والذي كان جزءاً أصيلاً من الإرث الهندي بل ومفتاح الهوية الهندية هو ما يفسر لنا أهمية وماهية الأرض لدى الهنود الحمر.

اتخذت الحكومة الأمريكية خطوات صارمة لحل النزاع والاستيلاء على الأرض، فأصدر الرئيس أندرو جاكسون "Andrew Jackson" (١٨٢٩-١٨٣٧)م في عام ١٨٣٠م قانون الإزاحة[4] "Indian Removal Bill" والذي تمت الموافقة عليه بفارق صوت واحد، وقد سمح هذا القانون للحكومة الفيدرالية بطرد الهنود من المناطق الشرقية الخصبة القريبة من المحيط الأطلنطي وطرق التجارة المعروفة إلى غرب "نهر الميسيسيبي"، فيما عُرِف بـ"عمليات التهجير القسري"[٥]. وقد عمد المسؤلون على تنفيذ هذا القانون بالإقناع أو الشراء أو القوة متى لزم الأمر[٦]؛ حيث كان الهنود بمثابة عقبة كبيرة أمام توسّع الدولة تجاه الغرب نظراً لشغلهم مساحات شاسعة متناثرة من الأرض التي باتت مطمعاً للحكومة وللأفراد على حد سواء. ولكن بحلول خمسينيات القرن التاسع عشر، وبعد سنوات من التعدّي على الأراضي الأصلية والاستيلاء عليها من خلال إزاحتهم من المناطق "المتحضرة"، بدأ التعامل مع الهنود الحمر كأمم تابعة تحت وصاية الحكومة الفيدرالية[٧].

ظلّت مشكلة الهنود قائمة حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، فبدأت الحكومة الفيدرالية في اتباع سياسة دمجهم في التيار الأمريكي العام. إلا أنّ الهنود رفضوا التنازل عن نظام الحياة القبلية، بل تمسّكوا بحكوماتهم الخاصة التي رفضها الكونجرس بشدة

ونتج عن ذلك تشكيل "لجنة دوز" "Dawes Commission" [٨] للتفاوض مع الهنود على فكرة تقسيم أراضيهم وتوزيعها على شكل حصص صغيرة لكل فرد وأسرة هندية، وهو ما كان يتنافى مع فكرة الملكية الجماعية التي كانت تقوم عليها الحياة التقليدية للهنود والتي كانت تحاربها الحكومة الفيدرالية. وبالفعل نجحت لجنة "دوز" في مهمتها وكانت النتيجة تأسيس ولاية أوكلاهوما وإصدار "قانون التخصيص العام" المعروف باسم "قانون دوز" "Dawes Act" أو "قانون التخصيص العام" "General Allotment Act" ("1887 [٩] والذي تم تطبيقه لأول مرة عام ١٨٩٠م في ولاية أوكلاهوما قبل تعميمه على باقي الولايات[١٠].

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على النزعة التوسّعية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال قراءة في قانون "دوز" الذي يُعد أحد أبرز سياسات "الأمركة" المبكرة التي فُرضت على الهنود الحمر وعلى المهاجرين في العقود الأولى من القرن العشرين. يُجيب البحث عن عدة تساؤلات: ماهو السياق التاريخي لقانون "دوز"؟ وهل كانت الحكومة الأمريكية الطرف الوحيد المستفيد من إصدار هذا القانون، أم كانت هناك أطراف أخرى منتفعة؟ ماهي أهداف القانون؟ وهل كان الهدف الحقيقي وراء إصدار قانون "دوز" هو القضاء على الهوية الجماعية للهنود الحمر، أم تحقيق أطماع المستثمرين؟ هل حقّق قانون دوز أهدافه بالفعل؟ وهل تمكّنت الحكومة بفضل هذا القانون من حل "المشكلة الهندية" أم لا؟

السياق التاريخي لقانون "دوز"

إبّان الحرب الأهلية(١٨٦١-١٨٦٥)م تجدّد اهتمام الأمريكيين بالهجرة إلى غرب المسيسيبي؛ حيث جعلت السكك الحديدية التنقّل عبر الولايات أكثر أماناً وسرعةً مما كانت عليه في الماضي. وفي الوقت نفسه، ساهم النمو السكاني السريع الناتج عن الهجرة من الدول المختلفة إلى الولايات المتحدة في ازدحام المناطق الحضرية وزيادة حدة التنافس

على فرص العمل. فأصدرت الحكومة الفيدرالية عام ١٨٦٢م قانون "الحيازة الزراعية" "Homestead Act" والذي كان يهدف إلى تشجيع المواطنين على التوسّع والهجرة تجاه الغرب من خلال تسهيل شراءهم مساحات محددة من الأراضي المملوكة للدولة(١١)، شريطة أن يقوم المواطن الراغب في تملّك قطعة أرض باستصلاحها والعيش عليها لمدة خمس سنوات على الأقل مع دفع رسوم إدارية زهيدة ليحصل صاحب الأرض على الملكية المطلقة لمساحة بلغت ١٦٠ فدان تقريباً طبقاً لما جاء في القانون، وقد منحت الحكومة الأمريكية أكثر من ٢٧٠ مليون فدان من الأراضي أثناء فترة سريان قانون الحيازة الزراعية(١٢).

ولكنّ الهجرة الأمريكية البيضاء إلى الغرب لم تمُرّ دون مقاومة من أصحاب الأرض الأصليين؛ فقد كانت الأراضي غرب المسيسيبي موطناً لقبائل الهنود الحمر التي تم تهجيرها قسراً من شرق الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كما ذُكر سابقاً، وقد حصلوا على تلك الأراضي بموجب المعاهدات التي تم عقدها مع الحكومة الأمريكية. فدخلت تلك القبائل في اشتباكات عنيفة للتمسّك بحقها في الأرض ضدّ المواطنين الأمريكيين المنتفعين من قانون الحيازة الزراعية والراغبين في التوسّع غرباً(١٣). ولم تكن تلك الاشتباكات دفاعاً عن ملكية الأرض فقط، بل كانت معركة من أجل البقاء بالنسبة للهنود الحمر؛ حيث أدّى تقسيم الأراضي الزراعية التي كانوا يقتاتون عليها من خلال الصيد الموسمي إلى هروب الجاموس الأمريكي إلى الجبال لعدم قدرته على التحرّك بحرية كما هو معتاد، وعليه اختفى مورداً أساسياً من موارد العيش التي يعتمد عليها الهنود(١٤). إذاً على الرغم من أن الحكومة الفيدرالية كانت قد أنشأت في البداية مستوطنات للهنود في مناطق غير مرغوبة فيها، إلا أنه مع ندرة الأراضي وزيادة السكان، أعادت الحكومة الأمريكية النظر في أمر تلك المستوطنات التي باتت الحل

الوحيد للتوسّع وزيادة نفوذ الدولة. بالإضافة إلى ذلك، في بعض الحالات التي كان يتم اكتشاف موارد طبيعية قيّمة مثل الذهب على أراضي الهنود(١٥)، كما حدث في إقليم داكوتا، كانت تتصاعد الاشتباكات بين الأمريكيين الراغبين في بدء حياة مستقرة على الأراضي التي تم شراؤها من الحكومة وبين شتات الهنود الحمر.

في عام ١٨٨٠م، صعّد العديد من الهنود الحمر المقيمين في الغرب هجماتهم ضدّ المستفيدين من قانون الحيازة الزراعية والقوات الأمريكية في محاولة لحماية نمط حياتهم التقليدي. ورغم نجاحهم في إدخال الرعب في قلوب الأمريكيين وصمودهم في حروب مطوّلة، مثل تلك التي شنّها هنود قبيلة الأباتشي في الجنوب الغربي، إلّا أنهم استسلموا في نهاية الأمر واضطّروا إلى القبول بالسياسات الأمريكية التي كان هدفها جميعاً رغم اختلافها تمدين الهندي أو القضاء عليه "Kill the Indian, Save the Man"(١٦). ففي ظلّ إصرار الحكومة على تحقيق أهدافها بأيّ ثمن، أدرك الهنود الحمر بحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر أنّ فرصتهم الوحيدة للبقاء تكمن في التنازل عن الأرض مقابل التحضّر المزعوم.

ظهر أول مقترح لنظرية تخصيص أراضي الهنود على نطاق واسع في تقرير صدر عام ١٨١٦م عن وزير الحرب "وليام هـ. كراوفورد" "William H. Crawford" في فترة حكم الرئيس الأمريكي "جيمس ماديسون" "James Madison"(١٨٠٩-١٨١٧)م وبشكل خاص ظهر المصطلح القانوني "تخصيص" "allotment" عام ١٨٣٩م عندما قامت ولاية ويسكونسن "Wisconsin" بتخصيص مساحات بعينها من أراضي الولاية لأحد قبائل الهنود الحمر(١٧). نوقشت لاحقاً مسألة تخصيص الأراضي الهندية على المستوى الوطني مرتين؛ خلال فترة الكونجرس السادس والأربعين (١٨٧٩-١٨٨١)م، والتاسع والأربعين (١٨٨٥-١٨٨٧)م. في المرة الأولى نوقش مشروع قانون

مجلس الشيوخ [SB 1773] في عام ١٨٨١م ولكنه رُفض بشدّة. وبعد ست سنوات، تم تمرير مشروع قانون مجلس الشيوخ [SB 54]، الذي أصبح لاحقاً "قانون التخصيص العام" "The General Allotment Act"، بعد مناقشة هادئة وأقصر بكثير من المرة الأولى التي طُرح فيها القانون(١٨)، ورغم وجود العديد من المحاولات السابقة للاستيلاء على أراضي بعض القبائل، كان الغرض من تمرير قانون التخصيص في شكله الأخير هو تطبيقه على جميع الهنود الحمر في الولايات المتحدة. كان الكونجرس بطبيعة الحال الأداة التي لجأت إليها الحكومة الفيدرالية لإصدار قانون عام واسع النطاق، إلّا أنّ مقترح "قانون التخصيص العام" لقي تأييداً كبيراً داخل الكونجرس لاهتمام أطراف أخرى بتمريره، وليس فقط الحكومة الأمريكية؛ وكان من أهم تلك الأطراف المتحمسة للقانون شركات السكك الحديدية وشركات التعدين وسماسرة الأراضي، والأمريكيين الراغبين في الانتقال للعيش في أراضي الغرب الواسعة(١٩).

ساهم في صياغة قانون "التخصيص العام" (دوز) عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي ولكنه اعتمد بشكل أساسي على السيناتور "هنري ل. دوز" .Henry L "Dawes" من ولاية "ماساتشوستس" "Massachusetts"، والذي كان رئيساً للجنة الشؤون الهندية في مجلس الشيوخ حينها. كان "هنري دوز" متشكّكًا في البداية من قدرة القانون المقترح على مساعدة الهنود على التأقلم مع المجتمع الأمريكي، ولكنّ المتحمّسون للقانون أقنعوه بالترويج له(٢٠)، فقرر دعم مقترح تقسيم أراضي الهنود لظنه أنه السبيل الوحيد لتثقيفهم وصهرهم في التيار العام للمجتمع الأمريكي، وبالتالي حل "المشكلة الهندية" التي عانى منها الأمريكيون على مدى مائتين وخمسين عاماً(٢١). استمرت سياسة التخصيص التي بدأت بقانون "دوز" على مدار ما يقرب من خمسين عاماً وعُرفت في

التاريخ الأمريكي باسم "فترة التخصيص" والتي حدّد المؤرخون عام ١٨٨٧م كبدايتها، وعام ١٩٣٤م لنهايتها(٢٢).

فحوى قانون دوز وأهدافه

في خطابه أمام مجلس المفوّضين الهنود، أقرّ عضو مجلس الشيوخ "هنري دوز" بفشل السياسات السابقة التي اتبعتها الحكومة الفيدرالية لحل المشكلة الهندية حيث اعتمدت جميعها – من وجهة نظره – في جوهرها على عزل الهنود عن المجتمع الأمريكي المتمدّن وتهميشهم، غير أنّ تلك السياسات حسبما رأى السيناتور "دوز" فشلت في القضاء على هوية الهندي القبلية التي تمثّل عائقاً أمام نهوض الدولة وتقدّمها. واقتبس "دوز" من الإنجيل الذي أوصى برعاية الفقراء وعدم تهميشهم عندما بدأ يشيد بفكرة تقسيم أراضي الهنود التي من شأنها منح ملكية فردية لكل هندي تُشعره بقيمته كفرد، بعيداً عن كونه عضواً في قبيلة ما. حينها فقط، يصبح الهندي فرداً في المجتمع الأمريكي(٢٣). إذاً كان الغرض الأساسي من إصدار قانون "دوز" هو تفتيت النظام القبلي وإجبار الهنود على العيش كأفراد وليس كجماعات، وبالتالي يسهل دمجهم في التيار العام الأمريكي.

استثنى قانون "التخصيص العام" من تخصيص الأراضي "الخمس قبائل المتمدنة""Five Civilized Tribes"، وهم "الشيروكي" Cherokee، و"التشيكاسو" Chickasaw، و"التشوكتو" Choctaw، و"الكريك" Creek، و"السمينول" Seminole. فيما عدا الأراضي الخاصة بمستوطنات الخمس قبائل المذكورة، منح البند الأول من قانون "دوز" رئيس الولايات المتحدة السلطة الكاملة لمسح وتقسيم أراضي المستوطنات الهندية بين أفراد وأسر الهنود الحمر وتحديد الشروط التي تؤهّل شخص ما للحصول على قطعة أرض(٢٤). ووضّح البند الأول الطريقة التي سيتم بها تقسيم الأراضي بشكل عام؛ حيث سمح القانون بحصة كاملة من الأرض بمساحة تقريبية حوالي ١٥٥ فدان

(١٦٠ أكر) لكل ربّ أسرة، ونصف حصة أرض (٨٠ أكر) لكل فرد فوق سنّ الثامنة عشرة ولكلّ يتيم دون سن الثامنة عشرة، وربع حصة أرض (٤٠ أكر) لكل فرد دون سن الثامنة عشر[٢٥]. كما وضّح القانون أنّ المناطق التي سيُطبق عليها التخصيص سيتم تحديدها بناءً على مسح حكومي لأراضي المستوطنات وحصْر لعدد المنتسبين لكل قبيلة[٢٦].

يجدر القول أن الحكومة الأمريكية اعتمدت على زعماء القبائل في إعداد قوائم بأسماء أعضاء القبيلة، وعلى عكس الاعتقاد السائد والمذكور في الدراسات السابقة، لم يشترط قانون "دوز" أن يكون لدى الفرد على الأقل "نصف دم" هندي، بل اشترط على الراغبين في الانتفاع من التخصيص تقديم ما يثبت عضوية الفرد في أحد القبائل أو تقديم ما يؤهله لأن يكون عضواً معترفاً به. وقد كان ذلك ممكناً من خلال قوانين وأعراف كل قبيلة. فجعل الكونجرس أهلية الحصول على حصص الأرض بموجِب القانون تعتمد حصريًا على سجلات العضوية المستقلة الخاصة بالقبائل. غير أنه في حقيقة الأمر لم يكن لدى العديد من القبائل سجلات عضوية مكتوبة (موثقة) في هذا الوقت، مما أدّى إلى حالة من العشوائية وعدم الدقة في تخصيص الأراضي[٢٧]، ولعل أحد الأغراض الخفية لتلك الصلاحية التي وضعتها الحكومة الأمريكية في أيدي زعماء القبائل هو غرس الجشع الفردي بين الهنود الحمر كبديل للمعايير الجماعية التي قامت عليها الحياة القبلية.

منح البند الثاني من القانون لكل هندي حقّ اختيار حصته من الأرض، وكلّف رب كل أسرة باختيار قطع أرض نيابة عن الأطفال القاصرين. كما تم تكليف وكلاء مكتب إدارة الأراضي التابعين للحكومة بمهام عديدة منها؛ اختيار حصص الأرض نيابة عن الأطفال الأيتام، ورسم الحدود الأولية بين كل قطعة أرض والقطع المجاورة لها،

بالإضافة إلى تحديد ما تبقى من أراضي عامة بعد انتهاء توزيع الحصص على كل أعضاء القبيلة. ونظراً للمقاومة المتوقعة من جانب الهنود الحمر، اشترط القانون فترة أربع سنواتٍ كحدٍ أقصى للتقدم للحصول على حصة أرض، وفي حالة رفض التنفيذ خلال الفترة المحدّدة، يقوم مكتب إدارة الأراضي بتخصيص قطعة أرض نيابة عن من تخلّفوا أو امتنعوا عن التنفيذ(٢٨). أمّا ما تبقى بعد توزيع حصص الأراضي لكل الهنود المسجلين كأعضاء في القبائل، فكان يتم بيعه لصالح الحكومة الأمريكية(٢٩)، بغرض التوسع وفتح مناطق أخرى لاستيطان الأمريكيين، وفتح قنوات للتواصل بينهم وبين الهنود مما يُعجِّل من صهرهم في المجتمع الأمريكي(٣٠)، وهو ما يكشف الغرض الحقيقي من إصدار قانون "دوز"، وهو الاستفادة من الأراضي الشاسعة التي منحتها المعاهدات للهنود الحمر وصارت مع الوقت مطمعاً للدولة.

جاء البند الثالث من قانون "دوز" موضحاً للطريقة التي سيتم بها تخصيص الأراضي، بالإضافة إلى تحديد آلية توثيق بيانات حصص الأرض التي تم توزيعها. وقد منح البند الرابع أحقية الحصول على قطعة أرض للهنود المقيمين خارج المستوطنات تعادل تلك التي تم تخصيصها للهنود المقيمين داخل المستوطنات، بل منحهم حقّ اختيار قطعة أرض حسب المساحة التي حددها القانون من أي منطقة من الأراضي غير المأهولة(٣١). رغم كل التسهيلات الظاهرية التي قدمها قانون "دوز" للهنود الحمر، وبرغم المميزات التي قد تبدو مغرية لبعضهم وعلى رأسها الجنسية الأمريكية وما يتبعها من امتيازات(٣٢)، إلا أنّ الشرط الأكثر استغلالاً لهم جاء في البند الخامس حيث ذكر القانون أن كل قطعة أرض يتم تخصيصها تظلّ تحت وصاية وزير الداخلية لمدة خمسة وعشرين عامًا، بعدها فقط تنتقل الملكية المطلقة لصاحب الأرض. وكان لذلك الشرط غرضان: الأول هو حماية الشخص المُخصّص له من استغلال سماسرة الأراضي الراغبين في

شراء أو استئجار أراضي الهنود[٣٣]. والثاني كان لمنح الهنود الوقت الكافي لتعلم أساليب الزراعة الحديثة[٣٤]. إذاً في نهاية الأمر لم يكن الهندي هو المالك الحقيقي لقطعة الأرض التي تحمل اسمه ظاهرياً وقانونياً؛ حتى أنّ تنظيم موارد المياه اللازمة لاستصلاح تلك الأراضي كان مسؤولية وزير الداخلية، وقد حظر قانون "دوز" منْح حقوق المياه لفرد واحد إذا كان القيام بذلك من شأنه أن يضرّ بآخرين[٣٥].

موقف الهنود من القانون

بعد أن أدرك الكونجرس والأطراف الأخرى الداعمة لقانون "دوز" مدى القيود التي فرضها على الهنود، بدأت المطالبة بإجراء تعديلات تسمح لهؤلاء الهنود بحرية التصرف ولو بقدر ضئيل؛ ففي العاشر من مارس عام ١٨٩٠م، قدم السيناتور "هنري دوز" بنفسه مشروع قانون للسماح للهنود بتأجير أراضيهم، وليس بيعها، بشرط موافقة وزير الداخلية. فقد رأى السيناتور "دوز" في ذلك فرصة لتوفير جزء من المال يُمكّن الهنود من شراء المعدّات اللازمة لاستصلاح ما تبقى من الأرض. وفي عام ١٨٩١، تم السماح لأصحاب الأراضي من الهنود الذين لا يمكنهم الاستفادة شخصيًا من استصلاح الأراضي المخصصة لهم بسبب السنّ أو الإعاقة بتأجيرها[٣٦]. مع هذه التعديلات، بدأ الوكلاء الهنود على الفور في إعداد عقود الإيجار، ونظراً لكثرة المحاولات الفاشلة التي مرّ بها الهنود الحمر فيما يتعلق بتعلم الزراعة، لجأ الكثير منهم إلى الحل اليسير وهو تأجير حصتهم من الأرض والبقاء بلا عمل. فبحلول عام ١٩٠٠م، تم توقيع ما يقرب من ١١٠٠ عقد إيجار لقبيلتي "شايان" "Cheyennes" و"أراباهو" "Arapahoes" فقط [٣٧].

ولما كان دخل الإيجار يسمح للهنود بالعيش دون الانخراط في عمل بدني مرهق ودون الاختلاط بالأمريكيين وأساليبهم، أدركت الحكومة الأمريكية وغيرها من الأطراف الحريصة على التخلّص من "مشكلة الهنود" ضرورة إجراء تعديل آخر على قانون "دوز"

بشكل يسمح ببيع الأرض حتى يمكن للهنود استخدام الأموال المستمدة من بيع الأراضي المخصصة لهم بالكامل أو جزئياً للمساعدة في إعمار الأراضي غير المأهولة عن طريق بناء المنازل والحظائر والأسوار، وشراء الحيوانات التي تعمل في الجر، والماشية، والخنازير، وتوفير الضروريات الحياتية اللازمة لإدارة ما تبقى من حصة كل فرد(٣٨).

في الثالث من مارس لعام ١٨٩٣م تم تكليف سيناتور "هنري دوز" للمرة الثالثة، رغم تقاعده، ليرأس لجنة لدراسة الأوضاع في المناطق التابعة "للخمس قبائل المتمدنة" أو ما كان يُعرف باسم "الاقليم الهندي" "Indian Territory". أوصى تقرير لجنة "دوز" "Memorandum of work of the Commission to the Five Civilized Tribes"(39) بضرورة إنهاء المحاكم القبلية التي تسود تلك المنطقة؛ حيث وجدت اللجنة أن نسبة الزواج بين الأمريكيين وهنود الإقليم الهندي مرتفعة جداً وأن البيض يسيطرون بشكل كبير على سياسات القبائل هناك ويستغلون مواردهم. تحت ضغط شديد من لجنة "دوز" والكونجرس، وافقت قبيلة "التشيكاسو" على فضّ حكومتها القبلية وتوزيع أراضيها على أعضاء القبيلة المسجلين طبقاً لما جاء في قانون "دوز". بعد عامين وافقت قبيلة "السيمينول" أيضاً على إنهاء عمل حكومتها القبلية(٤٠). في محاولة أخيرة أرسل مجلس "الخمس قبائل المتمدنة" التماسات للكونجرس تطلب استرداد أراضيهم التي تم تخصيصها، فما كان من الكونجرس إلّا أن قام بإصدار قانون "كيرتيس" "Curtis Act" (١٨٩٧)م والذي شرّع بتقسيم أراضي جميع قبائل الهنود إلى حصص فردية حتى ولو بالقوة(٤١)، فأصدر مجلس شعب الموسكوجي قراراً بتخصيص مبلغ عشرين ألف دولار لتوكيل محامين للطعن في دستورية قانون "كيرتيس"، فقام الرئيس الأمريكي الجمهوري "وليام ماكنلي""William McKinley" (١٨٩٧- ١٩٠١)م باستخدام حقه طبقاً للقانون المطعون عليه ليلغي قرار المجلس القبلي بتخصيص مبلغ لتوكيل محامين. في نهاية

الأمر، وافقت كل القبائل المتمدنة على توزيع أراضيها طبقاً لقانون "دوز" في محاولة يائسة للحافظ على ما تبقى من النظام القبلي(٤٢).

في محاولة أخرى للحفاظ على ممتلكاتهم وأراضيهم من البيع، سعى الهنود الحمر إلى إثبات عدم قانونية تخصيص الأراضي لكونه مخالفاً لما ورد في المعاهدات التي تم توقيعها منذ سنوات طويلة، ولكن كما هو متوقع تعرقلت جهودهم إلى حدٍّ كبير عندما قررت المحكمة العليا في قضية زعيم قبيلة الكيوا "Kiowa" "لون وولف" ضدّ وزير الداخلية حينها "إيثان أ. هيتشكوك" "Lone Wolf v. Hitchcock" (١٩٠٣)م، أنّه من حق الكونجرس إلغاء المعاهدات عن طريق إصدار قوانين تتنافى مع ما جاء فيها(٤٣). في محاولة مشابهة، أرسلت قبيلة الموسكوجي Muscogee العديد من المذكرات للكونجرس تطلب منه الالتزام بالمعاهدات السابقة، إلا أنّ الحكومة الفيدرالية التزمت بقرار المحكمة العليا ذاته وأقرت بدستورية القانون(٤٤).

عدّل الكونجرس الأمريكي في الثامن من مايو لعام ١٩٠٦م قانون "دوز" بإصدار قانون "بيرك" "Burke Act" الذي عُرف لفترة باسم "The General Allotment Act Amendment" وجاء ليلغي العديد من الشروط الوقائية التي حدّدها قانون "دوز" بغرض حماية الهنود الحمر من استغلال سماسرة الأراضي وغيرهم. كان أبرز التعديلات التي جائت في قانون "بيرك" هو السماح للهنود الحمر ببيع حصصهم من الأراضي على الفور بدلاً من الانتظار لمدة خمسة وعشرين عام(٤٥). وفى السادس من يوليو من العام ذاته حدد وزير الداخلية بعض القواعد التي يتم من خلالها بيع الأراضي المُخصّصة للهنود غير المختلطين، وذلك بشكلٍ خاص للهنود أعضاء "الخمس قبائل المتحضرة" (٤٦).

تأثير قانون دوز على مجتمع الهنود الحُمر

كان قانون دوز إيذاناً ببدء الفترة الأكثر أهمية في تطور مشاركة الولايات المتحدة في "مسألة المواطنة" [47]"Citizenship" بين قبائل الهنود الحمر، وذلك لأن هذه السياسة الفيدرالية الجديدة كانت تتطلب إجراء تعداد رسمي لتحديد من هو المواطن القبلي أوّلاً، ومن ثَمّ من سيحصل على حصة أرض ويحصل على إثرها على الجنسية الأمريكية كما نصّ قانون "دوز". وبالتالي أصبح التعداد الناتج عن ذلك بمثابة المصدر الأساسي لتحديد المواطنين الأمريكيين المُحتملين. وكان ذلك أحد أهم المشكلات التي صدرت عن قانون "دوز" حيث فقد الكثير من الهنود فرصتهم في الحصول على حصتهم من أرض القبيلة لمجرد أنه تم إغفال اسمهم، لسبب أو لآخر في القائمة التي أعدها زعماء القبائل(٤٨). ومع الوقت توجه العديد من الأفراد الذين اعتقدوا أنه يحق لهم الحصول على قطعة أرض ولم يكن اسمهم مذكوراً في سجلات القبيلة إلى وزير الداخلية مباشرة لطلب الحصول على قطعة أرض. وكذلك الحال عند الرغبة في بيع حصة أرض من هندي لهندي آخر، يتقدّم الهندي بطلب إلى الحكومة الأمريكية لطلب تصريح بيع(٤٩).

اختلفت آراء الهنود فيما يتعلق ببيع الأراضي أم الاحتفاظ بها وزراعتها؛ فقد أيّد الجيل الأصغر سناً قانون "بيرك" حيث سمح لهم ببيع حصصهم من أراضي المستوطنة في سبيل بدء حياة فردية مستقلة عن قبائلهم. وعلى النقيض من ذلك جاء موقف زعماء القبائل وكبار السن ممن عرفوا قيمة الأرض بالنسبة للهنود الحمر كونها رأس مالهم الوحيد؛ فإذا كانت الأجيال الشابة أكثر حظاً لحصولها على قسط من التعليم قد يؤهلها لبدء حياة مستقلة عن القبيلة، لم يكن الأمر كذلك لغالبية الهنود؛ حيث كانت فرص العمل محدودة، ومعدل انتشار الأمراض بينهم مرتفعاً، ولم يمتلكوا القدرة على حماية ممتلكاتهم وحقوقهم من خلال الإجراءات القانونية التي كانت شديدة التعقيد بالنسبة لهم، ناهيك عن إصرارهم على التمسك بالعادات الاجتماعية والثقافية التقليدية(٥٠).

تسبّبت التعديلات السريعة غير المدروسة التي أجريت على قانون "دوز" في خلق ثغرات مكّنت الطامعين من الاستيلاء على أراضي الهنود بأبخس الأثمان. وقد كان السبب الرئيس بالطبع هو جهل الهنود الحمر بالأساليب الأمريكية في الزراعة. كما اهتم قانون "دوز" فقط بتوزيع حصص الأرض على الأفراد دون توفير التدريب المناسب على ممارسات الزراعة. أضف إلى ذلك عدم توفير المعدات والسلع اللازمة لبدء استصلاح الأرض. وعلى الرغم من أنّ الكونجرس وافق في ثمانينيات وتسعينيات القرن التاسع عشر على مِنَح صغيرة للهنود الحمر لشراء البذور ومعدات الزراعة، إلا أنّ تلك المِنَح كانت صغيرة للغاية. وعليه كانت تجربة الزراعة محبطة للعديد من الهنود الذين حاولوا تقليد المستوطنين الأمريكيين فوجدوا أنفسهم يحصدون عادةً محاصيل محدودة غير مربحة فيتخلون بسرعة عن جهودهم ويلجأون إلى بيع أو تأجير أراضيهم(٥١).

من عجيب المفارقات؛ أنه على الرغم من أنّ قانون "دوز" كان يهدف إلى إضفاء الطابع الأمريكي على الهنود الحمر، تجدهم قد تمكنوا من الحفاظ على أساليب حياتهم التقليدية في السنوات التي أعقبت صدور قانون "دوز" مباشرة، وذلك لأن الحكومة الفيدرالية احتفظت بالحصص المُخصّصة لهم في عهدة الحكومة، وبعد أن سمح لهم القانون بتأجير أو بيع حصتهم في الأرض، عاد الهنود الحمر إلى العيش على صيد الحيوانات واستخدام الموارد الطبيعية العامة؛ حيث لم يقبل سوى عدد قليل من الهنود فكرة الملكية الخاصة، وفي معظم المستوطنات استمروا في العيش كما لو كانوا يمتلكون أراضيهم بشكل جماعي(٥٢).

بينما خسر الهنود أراضيهم إما عن طريق بيع الحكومة لما تم تصنيفه بأنه أرض فائضة عن حاجة الهنود، أو عن طريق بيع الهنود أراضيهم التي تم تخصصيها لهم بعد نهاية فترة الحيازة(٥٣)، كان المستفيد الأكبر من التخصيص هي الحكومة الأمريكية؛ حيث

ساهم تأجير وبيع أراضي الهنود بنسبة ٢٥٪ من موارد مكتب الشئون الهندية[٥٤]. ورغم أنّ قانون "دوز" كان قد وضّح أنّ الأموال التي جُمعت من بيع وتأجير أراضي المستوطنات سوف تُستخدم بشكل أساسي لتمويل برامج تهدف إلى تحسين حياة الهنود، كانت تلك المصادر دائماً ما تُدار بشكل سيئ للغاية من قبل الموظفين الأمريكيين[٥٥]؛ فبدلاً من استخدام عوائد الأراضي لتمويل المدارس وبرامج الرعاية الاجتماعية للهنود كما هو موضّح بالقانون، تم استخدامها لتوفير التزامات مكتب الشئون الهندية ذاته، ودفع رواتب الآلاف من موظفي الحكومة المكلّفين في الأساس برعاية شئون الهنود[٥٦]. أي أنّ ما تم انفاقه لخدمة مكتب الشئون الهندية فى أي مستوطنة كان أضعاف ما تم إنفاقه لصالح الهنود أنفسهم.

خاتمة

كان قانون "التخصيص العام" لعام ١٨٨٧م والمعروف تاريخياً بقانون "دوز" نتاجًا لتحالف بين أغراض الولايات الغربية؛ التي كانت عازمة على الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأراضي الهندية المتبقية، والأغراض الإنسانية؛ التي كانت عازمة على دمج الهنود في المجتمع الأمريكي لتحسين أحوالهم. أدّت التعديلات المبكرة والمتلاحقة التي أجراها الكونجرس على قانون "دوز" إلى محو الطابع الإنساني من القانون وعليه فتح الطريق للأمريكيين لاستغلال الهنود الحمر على مدى نصف قرن مما أدى إلى خسائر غير مسبوقة لهم؛ فقد سمح التعديل لعام ١٨٩١م بتأجير حصص الأراضي فهيّأ الفرصة أمام الهنود اليائسين للعزوف عن زراعة الأرض والاعتماد على عائد تأجير الأرض دون الحاجة للعمل، وعمل قانون "بيرك" لعام ١٩٠٦ على تقليل فترة الحيازة في حال وجد وزير الداخلية أن الهندي "مؤهل" لإدارة شؤونه الخاصة وإدارة أرضه بشكل مستقل وبدون إشراف من الحكومة.

كانت فقرة الجنسية في قانون "دوز" التي جاءت في البند السادس محيرة بشكل كبير؛ حيث منح القانون الجنسية الأمريكية للهنود شريطة حصول كل أسرة وفرد على قطعة أرض خاصة، وشريطة التزامهم بنمط الحياة المتحضر وترك الحياة القبلية القائمة على مبدأ الملكية الجماعية، كما وضعهم القانون تحت حماية قوانين الولاية التي يقيمون فيها، وهو ما يعني أن ينطبق عليهم من القوانين ما ينطبق على المواطن الأمريكي الأبيض. وعلى الرغم من ذلك، احتفظت حكومة الولايات المتحدة بملكية الأراضي التي تم تخصيصها ولم تترك للهنود حرية التعامل من بيع أو شراء أو غيرها من المعاملات التي يتمتع بها المواطن الأمريكي الأبيض. كما تسببت تلك الفقرة في زيادة الغموض حول هوية الهندي الحقيقية إذا ما حصل على الجنسية الأمريكية، فهل كان ذلك يعني بالضرورة قطع العلاقة القبلية بين الهنود وبعضهم البعض وتنازل الهندي عن هويته كعضو في قبيلة ما مقابل هويته الجديدة كمواطن أمريكي "عادي".

على النقيض من المهاجرين من الصين واليابان وغيرها من دول العالم التي هاجر منها مئات الآلاف إلى الولايات المتحدة في بداية تأسيسها وحتى مطلع القرن العشرين، لم يكن للهنود الحمر موطناً آخر حتى تقوم الولايات المتحدة بإرسالهم إلى ديارهم دون عناء، مثلما فعلت مع الصينيين عندما أصدرت في عام ١٨٨٢م قانون "استبعاد الصينيين" من كوتة الهجرة "The Chinese Exclusion Act". لذا أخذت الحكومة الأمريكية على عاتقها مسئولية حل "المشكلة الهندية". ولا شكّ أنّ سياسة تخصيص الأراضي بشكلٍ عام كانت كارثية بالنسبة للهنود؛ حيث كلفتهم ما يقرب من ثلثي إجمالي الأراضي المملوكة لهم مسبقاً بفضل المعاهدات؛ فعلى الرغم من ظاهره الخيري الهادف للنفع، تسبب قانون "دوز" في تخصيص وبيع أراضي ١١٨ مستوطنة هندية على مدى ما يقرب من خمسين عاماً، بخسارة بلغت حوالي ٨٦ مليون فدان وهو

ما يعادل ٦٢ بالمائة، من ١٣٨ مليون فدان التي كان يمتلكها الهنود بموجب تلك المعاهدات حتى عام ١٨٨٧م، أي وقت صدور القانون(٥٧). وهنا يمكن القول أن أساس نشأة الولايات المتحدة اعتمد إلى حد كبير على إزاحة السكان الأوائل من الأراضي المرغوب فيها من أجل تأسيس دولة قوية مترامية الأطراف.

اجتمعت أكثر من فئة في إعداد قانون "دوز"، ولكل فئة سببها الخاص؛ فهناك مجموعات "أصدقاء الهنود" "Friends of the Indians" التي كانت تسعى لتحقيق ما تراه يخدم الصالح العام للهنود من تمدين ودمج في التيار العام الأمريكي، كما كانت هناك فئة المستثمرين الراغبين في الاستفادة من الأراضي الشاسعة التي يقطنها الهنود ووجودهم بها يمنع تطويرها والاستفادة من ثرواتها، وكانت هناك بالطبع الحكومة الأمريكية التي كانت ترغب في وضع حدّ "للمشكلة الهندية" وتفكيك الحياة القبلية التي تمثل عقبة للدولة. بالإضافة إلى الخسائر المادية، خسر الهنود بسبب سياسة التخصيص كيانهم القبلي السياسي والاجتماعي والثقافي؛ حيث كان أهم أهداف قانون "دوز" القضاء على الملكية الجماعية التي كانت أساس الحياة القبلية وسبب قوتها وبقاءها. فبدلاً من حرص كل فرد على حماية ممتلكات القبيلة لأنه أحد المنتفعين منها، بدأ الهندي في تركيز اهتمامه في حصة الأرض التي باتت تحمل اسمه فقط، و لا شكّ أن هذا أوجد شعوراً بالتنافس والجشع بين أفراد القبيلة الواحدة، وهذا ما طمحت إليه الحكومة الأمريكية في المقام الأول. بشكل عام؛ فشلت عملية تخصيص الأراضي كآلية لفرض التغيير الثقافي على الهنود الحمر فلم يكن للملكية الفردية للأرض في حد ذاتها تأثيراً واضحاً على أمركة الهندي، ولكن بلا شك، تحطمت الروابط الإجتماعية والثقافية للهنود الحمر بسبب تشتت الأفراد والأسر.

الهوامش

(1) Sharon O'Brien: American Indian Tribal Government, Norman, University of Oklahoma Press, 1989, P.14.

(2) S. Lyman Tyler : A History of Indian Policy, Washington D.C., Bureau of Indian Affairs, 1973, P.12. See also; Evelyn Nakano Glenn: Unequal Freedom "How Race and Gender Shaped American Citizenship and Labor", Cambridge, Harvard UP, 2002, P.25.

(٣) محمد حرب: رسالة تاريخية من زعيم قبائل الهنود الحمر إلى الرئيس الأمريكي بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على اكتشاف أمريكا، مجلة التوباد السعودية، الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، العدد ١٥، ١٩٩٢م. ص٦٢، ٦٣.

(4) فكرة (الإزاحة) أو نقل الهنود: كانت فكرة طرحها أولاً الرئيس جيمس مونرو"James Monroe" (١٨١٧– ١٨٢٥)م في أحد خطبه بمجلس النوّاب في السابع والعشرين من يناير عام ١٨٢٥م، عندما قال: "نرجو الإسراع في إزاحة قبائل الهنود إلى الأماكن المحددة لهم بشرط أن يكون المكان مُرضي لهم وبموافقة حكومة الولايات المتحدة، مع العمل على توفير حكومة داخلية هناك لضمان عدم غزو القبائل الغريبة للأرض المخصصة لكل قبيلة". وبناءً عليه تم تجهيز العديد من المقترحات والقوانين، لكن الكونجرس رفضها جميعاً. وبعد هذا الرفض أشار مونرو أن الهدف من عملية الإزاحة نحو الغرب هو سعادة وراحة القبائل الموجودة في شرق الولايات المتحدة، حيث يتم تعليمهم الحياة المتحضرة، كما أن نقلهم للغرب سيكون على نفقة الحكومة الفيدرالية التي ستبني لهم بعض المدارس، ناهيك عن ضرورة اشتغالهم بالزراعة والميكانيكا وتربية المواشي. للمزيد انظر؛

Francis Paul Prucha,: Documents of United States Indian Policy, 3rd ed., Lincoln, University of Nebraska Press, 2000, P. 39. See also; Marquette Regional History Center: Op. Cit., "The Education of Ojibway Indians in Northern Michigan by Protestant Missionaries from 1826-1850, by: George R. Croy, Marquette, MI, 8 June, 1969, P.5, 6, 50.

(٥) رياض طبارة: أمريكا والحريات"نظرة تاريخية"، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٢، ص٣٣.

(6) Francis Paul Prucha, ed.: Americanizing the American Indians: Writings by the "Friends of the Indian" 1880-1900. Cambridge, Harvard University Press. 1973. P.261. See also; Philip J. Deloria and Neal Salisbury, ed.: A Companion to American Indian History, Blackwell Publishers, P.399.

(7) Marquette Regional History Center: Pamphlet file: 970.5 Indians of North America –Michigan- Government Policy, Marquette County Historical Society, "Sovereignty & The United State Constitution", Statement of Senator Daniel K. Inouye Chairman, U. S. Senate Select Committee on Indian Affairs. P. 6. Evelyn Nakano Glenn: Op. Cit., P. 25.

(٨) لجنة "دوز" "Dawes Commission" تُنسب هذه اللجنة إلى سيناتور "هنري لورينز دوز" "Henry L. Dawes" عضو الكونجرس الذي اعتبره المؤرخون المسؤول الرئيس عن تمرير قانون "التخصيص العام". وُلِد "دوز" في ولاية ماساتشوستس "Massachusetts" في الثلاثين من أكتوبر عام ١٨١٦م. وتلقى "دوز" تدريبًا كمحامٍ، ودخل عالم السياسة في سن مبكرة بصفته مرشحاً جمهورياً، ثم انتُخب لمجلس نواب ماساتشوستس في سن الثانية والثلاثين من عمره، واستمر في مسيرته السياسية في مجلس النوّاب الأمريكي عن ولاية ماساتشوستس في الفترة من ١٨٥٧م وحتى عام ١٨٧٥م، ثم سيناتور في مجلس الشيوخ الأمريكي حتى عام ١٨٩٢م. وقد أيّد "هنري لورينز دوز" بشدة سياسات مناهضة العبودية وإعادة الإعمار. وخلال ثمانينيات القرن التاسع عشر أصبح مناصراً لجماعات الإصلاح الهندية في مجلس الشيوخ، وظل مدافعاً نشطاً عن حقوق الهنود حتى وفاته في الخامس من فبراير عام ١٩٠٣م. للمزيد انظر: Francis Paul Prucha, ed: Americanizing the American Indians, Op. Cit., P. 27. See also; G. Mehera Gerardo: "Dawes Severalty Act" In: Milestone Documents in American History "Exploring the Primary Sources That Shaped America", edited by Paul Finkelman, Dallas, Schlager Group Inc., 2008, P.1038

(9) Sharon O'Brien: Op. Cit., P.129.

(10) Ross R. Cotroneo and Jack Dozier: A Time of Disintegration: The Coeur d'Alene and the Dawes Act. Western Historical Quarterly, Vol. 5, No. 4 (Oct., 1974), P. 405.

(11) G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1037.

(12) https://www.archives.gov/milestone-documents/homestead-act

(13) G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1037.

(14) Marquette Regional History Center: Pamphlet file: 970.5 Indians of North America –Michigan- Government Policy, Marquette County Historical Society, "Sovereignty & The United State Constitution", Statement of Senator Daniel K. Inouye Chairman, U. S. Senate Select Committee on Indian Affairs. P. 3. G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P.. 1037.

(15) G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1037.

(16) Ibid., P. 1038.
(17) Lauren L. Fuller: Alaska Native Claims Settlement Act: Analysis of the Protective Clauses of the Act through aComparison with the Dawes Act of 1887. American Indian Law Review ,Vol. 4, No. 2 (1976), P.270.
(18) Eli K.M. Foster: Sign This And Go Away: Debates Surrounding The Settler Colonial Project of The General Allotment Act 1881-1906. Ma, The University of Hawai, P.27.
(19) Eli K.M. Foster: Op. Cit., P. 26, 27.
(20) G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1038.
(21) Francis Paul Prucha, ed: Americanizing the American Indians, Op. Cit., P. P.28.
(22) Paul Stuart: United States Indian Policy: From the Dawes Act to the American Indian Policy Review. Social Service Review, Vol. 51, No. 3 (Sep., 1977), P. 452.
(23) Francis Paul Prucha, ed: Americanizing the American Indians, Op. Cit., P. 55.
(24) Jill Doerfler: Those who Belong "Identity, Family, Blood, and Citizenship among the White Earth Anishinaabeg", East Lansing, Michigan State University Press, 2015, P.2. See also; Leonard A. Carson: Indians, Bureaucrats, and Land "The Dawes Act and The Decline of Indian Farming", Westport, Greenwod Press, 1981, P.9.
(25) Lauren L. Fuller: Op. Cit., P. 270.
(26) G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1038.
(27) Jill Doerfler : Op. Cit., P. 2.
(28) G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1039.
(29) J.E. Luebering, ed.: Native American History, Rosen Publishing Group, New York, 2011, P.207.
(30) Ross R. Cotroneo and Jack Dozier: Op. Cit., P. 205. See also; Leonard A. Carson: Op. Cit., P. 10.
(31) Philip J. Deloria and Neal Salisbury, ed.: Op. Cit., P. 401. See also; G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1039.

٣٢() أغفل الآباء المؤسّسون عند كتابتهم للدستور الهنود الحمر لكونهم غير متحضرين ولاعتبارهم أعضاء في شعوب مستقلة منعزلة وبالتالي خارجين عن النظام السياسي الأمريكي. وقد أصبح استبعاد الأقليات العرقية سياسة قومية بموجب "قانون التجنس" لعام ١٧٩٠م "Naturalization Act" والذي حصر الحقّ في الحصول على الجنسية الأمريكية في "الأشخاص البيض الأحرار". لذا كان وضع

الهنود فى الدستور الأمريكي غامضاً ككثير من الأمور الأخرى، فقد حرم الدستور الهنود ضمنياً من حقّ المواطنة وأعفاهم من دفع الضرائب ولم يتم احصائهم فيما يتعلّق بالتمثيل النيابي ودفع الضرائب. تم استبعاد الأمريكيين الأصليين على وجه التحديد من حق المواطنة بالولادة في التعديل الرابع عشر بينما استمر حرمانهم من الحق في التجنس على أساس العرق بموجب قانون التجنس لعام ١٧٩٠م، ولم يتم تصحيح هذا الاستبعاد المزدوج حتى أقر الكونجرس قانون المواطنة الهندية في عام ١٩٢٤م.

للمزيد انظر:

National Archives: Records of the US House of Representatives, 66th Congress, RG 233, Box 843, Committee on Indian Affairs "Full Citizen Rights to American Indians", HR66A- H8.1. See also; Evelyn Nakano Glenn: Op. Cit., P. 24. See also; Theodore Fischbacher: A Study of the Role of the Federal Government in the Education of the American Indian. PhD Diss. Arizona State University, Ann Arbor: UMI, 1967, P.76. See also; Kurt T. Lash: The Fourteenth Amendment and the Privileges and Immunities of American Citizenship, Cambridge UP, 2014, P.1.

(33) Jill Doerfler: Op. Cit., P. 2.

(34) Lauren L. Fuller: Op. Cit., P. 272. See also; G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1042.

(35) G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1042.

(36) Leonard A. Carson: Op. Cit., P. 12.

(37) Donald J. Berthrong: Legacies of the Dawes Act: Bureaucrats and Land Thieves at the Cheyenne-Arapaho Agencies of Oklahoma. Arizona and the West, Vol. 21, No. 4 (Winter, 1979), P.337-338.

(38) Ibid., P. 339.

(39) National Archives: Records of the US House of Representatives, 58th Congress, RG 233, Box 256, "Memorandum of work of the Commission to the Five Civilized Tribes", Com on Indians Affairs. HR58A-F12.4-F14.1. HMFY 2007.

(40) National Archives: Records of the US House of Representatives, 58th Congress, RG 233, Box 256, "Memorandum of work of the Commission to the Five Civilized Tribes", Com on Indians Affairs. HR58A-F12.4-F14.1. HMFY 2007. Leonard A. Carson: Op. Cit., P .14-15.

(41) National Archives: Records of the US House of Representatives, 66th Congress, RG 233, Box 843, Committee on Indian Affairs "Full Citizen Rights

to American Indians", HR66A- H8.1. See also; Sharon O'Brien: Op. Cit., P. 129. See also; Leonard A. Carson: Op. Cit., P. 15.
(42) Sharon O'Brien: Op. Cit., P. 130. Leonard A. Carson: Op. Cit., P. 15.
(43) J.E. Luebering, ed.: Op. Cit., P .207.
(44) Sharon O'Brien: Op. Cit., P. 129.
(45) Donald J. Berthrong: Op. Cit., P. 341. See also; G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1042.
(46) National Archives: Records of the Bureau of Indian Affairs, Central Classified Files, RG75 (1907-1939), Box 1544, file no. 00-1907-801 to 58351-1938-801, PL-163, E-121, HM 2006. See also; Lauren L. Fuller: Op. Cit., P. 272.

(47)() قضية المواطنة طالب العديد من مجالس الهنود إلى الكونجرس بحقهم في المواطنة مجلس هنود أوجوياجو"Ogoyago" بولاية كنساس وغيرها، وهو ما عضدته تأييد العديد من الهيئات مثل الاتحاد الكهنوتي لمدينة "بوكايروس""Bucyrus" وكنيسة نوروود"Norwood" في ولاية أوهايو؛ إذ أشاروا جميعاً إلى أن الهنود أمريكيون بمعنى الكلمة فقد ولدوا على أرض أمريكا وحاربوا معها في كل حرب خاضتها، بالإضافة إلى مساهماتهم بمبلغ مليوني دولار للصليب الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى). وهو ما جعل الهنود يرون أن وضعهم منذ بداية التاريخ الأمريكي كان غريباً؛ فبعد أن كانوا أصحاب البلاد الأصليين أصبحوا أقلية مشردة، ولقد ظل الهنود حتى أوائل القرن العشرين دون منحهم حق المواطنة وبدون إعطائهم حق الاقتراع، إلا أنه وفي الثاني من يونيو عام ١٩٢٤م أصدر الكونجرس "قانون المواطنة الهندية" "Indian Citizenship Act"، والذي منح حق المواطنة لكل الهنود، على الرغم من أن نسبة كبيرة من الهنود كانوا بالفعل مواطنين رسميين قبل هذا التاريخ. للمزيد انظر؛

National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Petitions and Memorials, Resolutions of state Legislature referred to Committee on Immigration and Naturalization, Box 843, File No. HR66A-H8.1, Date: 11 July, 1919. See Also; S. Lyman Tyler: *Op. Cit.*, P.109
(48) Jill Doerfler: Op. Cit., P. 3.
(49) National Archives: Records of the US House of Representatives, 58th Congress, RG 233, Box 256, Com on Indians Affairs. HR58A-F12.4-F14.1. HMFY 2007.
(50) Donald J. Berthrong: Op. Cit., P. 342.
(51) Donald J. Berthrong: Op. Cit., P. 339. See also; G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1040.

(52) G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1042.
(53) Eric Cheyfitz: The Colonial Construction of Indian Country "Native American Literatures & Federal Indian Law", Minneapolis, University of Minnesota Press, 2023, P.9. See also; Jill Doerfler: Op. Cit., P. 4.
(54) National Archives: Records of the Bureau of Indian Affairs, RG75, Central Classified Files (1907-1939), Box No. 1535, file No.3777-800-1932, 71758-1931-800 to 38145-1933-800 (2 of 2), PL-163, E-121, HM 2006.
(55) G. Mehera Gerardo: Op. Cit., P. 1042.
(56) National Archives: Records of the Bureau of Indian Affairs, RG75, Central Classified Files (1907-1939), Box No. 1535, file No.3777-800-1932, 71758-1931-800 to 38145-1933-800 (2 of 2), PL-163, E-121, HM 2006. See also; Ross R. Cotroneo and Jack Dozier : Op. Cit., P. 205.
(57) J.E. Luebering, ed.: Op. Cit., P. 207. See also; T. Alexander Aleinikoff: Semblances Of Sovernignty " The Constitution, The State, and American Citizenship, Cambridge, Harvard UP, 2002. See also; Eli K.M. Foster: Op. Cit., P. 26.

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة:

- Marquette Regional History Center: Pamphlet file: 970.5 Indians of North America –Michigan- Government Policy, Marquette County Historical Society, "Sovereignty & The United State Constitution", Statement of Senator Daniel K. Inouye Chairman, U. S. Senate Select Committee on Indian Affairs.
- Marquette Regional History Center: Op. Cit., "The Education of Ojibway Indians in Northern Michigan by Protestant Missionaries from 1826-1850, by: George R. Croy, Marquette, MI, 8 June, 1969,
- National Archives: Records of the US House of Representatives, 66th Congress, RG 233, Box 843, Committee on Indian Affairs "Full Citizen Rights to American Indians", HR66A- H8.1.
- National Archives: Records of the US House of Representatives, 58th Congress, RG 233, Box 256, "Memorandum of work of the Commission to the Five Civilized Tribes", Com on Indians Affairs. HR58A-F12.4-F14.1. HMFY 2007.
- National Archives: Records of the US House of Representatives, 66th Congress, RG 233, Box 843, Committee on Indian Affairs "Full Citizen Rights to American Indians", HR66A- H8.1.
- National Archives: Records of the Bureau of Indian Affairs, Central Classified Files, RG75 (1907-1939), Box 1544, file no. 00-1907-801 to 58351-1938-801, PL-163, E-121, HM 2006.

- National Archives: Records of the Bureau of Indian Affairs, RG75, Central Classified Files (1907-1939), Box No. 1535, file No.3777-800-1932, 71758-1931-800 to 38145-1933-800 (2 of 2), PL-163, E-121, HM 2006.
- National Archives: Records of the Bureau of Indian Affairs, RG75, Central Classified Files (1907-1939), Box No. 1535, file No.3777-800-1932, 71758-1931-800 to 38145-1933-800 (2 of 2), PL-163, E-121, HM 2006.
- National Archives: Records of the US House of Representatives, 58th Congress, RG 233, Box 256, Com on Indians Affairs. HR58A-F12.4-F14.1. HMFY 2007.
- Francis Paul Prucha,: Documents of United States Indian Policy, 3rd ed., Lincoln, University of Nebraska Press, 2000.

الوثائق المنشورة:

- https://www.archives.gov/milestone-documents/homestead-act .

المراجع العربية:

- رياض طبارة: أمريكا والحريات"نظرة تاريخية"، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٢

المراجع الأجنبية:

- Sharon O'Brien: American Indian Tribal Government, Norman, University of Oklahoma Press, 1989.
- S. Lyman Tyler : A History of Indian Policy, Washington D.C., Bureau of Indian Affairs, 1973.
- : Evelyn Nakano Glenn: Unequal Freedom "How Race and Gender Shaped American Citizenship and Labor", Cambridge, Harvard UP, 2002.

- Francis Paul Prucha, ed.: Americanizing the American Indians: Writings by the "Friends of the Indian" 1880-1900. Cambridge, Harvard University Press. 1973.
- Philip J. Deloria and Neal Salisbury, ed.: A Companion to American Indian History, Blackwell Publishers.
- Eli K.M. Foster: Sign This And Go Away: Debates Surrounding The Settler Colonial Project of The General Allotment Act 1881-1906. Ma, The University of Hawai.
- Jill Doerfler: Those who Belong "Identity, Family, Blood, and Citizenship among the White Earth Anishinaabeg", East Lansing, Michigan State University Press, 2015.
- Leonard A. Carson: Indians, Bureaucrats, and Land "The Dawes Act and The Decline of Indian Farming", Westport, Greenwod Press, 1981.
- J.E. Luebering, ed.: Native American History, Rosen Publishing Group, New York, 2011.
- Paul Finkelman, Dallas, Schlager Group Inc., : Milestone Documents in American History "Exploring the Primary Sources That Shaped America", 2008.
- Theodore Fischbacher: A Study of the Role of the Federal Government in the Education of the American Indian. PhD Diss. Arizona State University, Ann Arbor: UMI, 1967.
- Kurt T. Lash: The Fourteenth Amendment and the Privileges and Immunities of American Citizenship, Cambridge UP, 2014.

الدوريات العربية:

- محمد حرب: رسالة تاريخية من زعيم قبائل الهنود الحمر إلى الرئيس الأمريكي بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على اكتشاف أمريكا، مجلة التوباد السعودية، الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، العدد ١٥، ١٩٩٢م.

الدوريات الأجنبية:

- Donald J. Berthrong: Legacies of the Dawes Act: Bureaucrats and Land Thieves at the Cheyenne-Arapaho Agencies of Oklahoma. Arizona and the West, Vol. 21, No. 4 (Winter, 1979).
- Eric Cheyfitz: The Colonial Construction of Indian Country "Native American Literatures & Federal Indian Law", Minneapolis, University of Minnesota Press, 2023.
- T. Alexander Aleinikoff: Semblances Of Sovernignty " The Constitution, The State, and American Citizenship, Cambridge, Harvard UP, 2002.

"Land and the Identity of Native Americans: A Reading of the 'Dawes Act' and Its Implications (1887-1906)"

Abstract

The "Indian problem" for the U.S. government in the late 18th century was summarized in several key areas, including—though not limited to—religion, education, and law. However, the most crucial issue of all was land. The Native Americans' connection to the land was a fundamental part of their heritage and a key component of their identity. Starting in 1789, the U.S. government began signing treaties with various tribes in order to acquire their lands in exchange for specific services such as healthcare, education, and the provision of material and financial aid. Nevertheless, these treaties did not put an end to the ongoing tensions between the two sides, tensions that came to be historically and politically known as "The Indian Question."

This research aims to shed light on the expansionist tendencies of the United States by examining the Dawes Act, which stands as one of the most prominent early "Americanization" policies imposed on Native Americans and immigrants during the early decades of the twentieth century. The study seeks to answer several questions: What is the historical context of the Dawes Act? Was the U.S. government the sole beneficiary of the Act, or were there other parties who profited? What were the objectives of the Act? Was its true aim to eliminate the collective identity of Native Americans, or to serve the ambitions of investors? Did the Dawes Act actually achieve its goals? And did the government succeed through this Act in solving the "Indian problem" or not?

Keywords: The Indian question - Doz Act - Native Americans - Land - Identity.